

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/ETH/1-3
21 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف
بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الاولى والدورية الثانية والثالثة
المقدمة من الدول الاطراف

اثيوبيا

جدول المحتويات

المفحة

٤	١ - مقدمة
٤	١-١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
٤	٢-١- معلومات أساسية عن المرأة في اثيوبيا
٥	٣-١- الجهاز الوطني المعني بالمرأة ؛ دور مختلف وحدات "المرأة في التنمية"
٨	٤-١- اصدار السياسة الحكومية
٩	٢ - التعليم والتدريب المهني
٩	١-٢- مشاركة المرأة في التعليم وحملات محو الامية والتدريب المهني
١٢	٢-٢- الحقائق القائمة المجسدة للتفاوت
١٣	٣-٢- التدابير المتخذة والمخططة
١٣	٣ - مشاركة المرأة في العمل
١٣	١-٣- مشاركة المرأة في القوة العاملة
١٥	٢-٣- أسباب عدم المساواة
١٦	٣-٣- التدابير المتخذة والمخططة
١٧	٤ - الصحة وتنظيم الأسرة والتغذية
٢٠	١-٤- الحالة الفعلية ، بيانات
٢١	٢-٤- المشاكل الرئيسية
٢١	٣-٤- التدابير المتخذة والمخططة
٢٢	٥ - حالة المرأة من الناحية القانونية
٢٢	١-٥- مكانة المرأة في المجتمع الاثيوبي
٢٣	٢-٥- قوانين الزواج والطلاق
٢٤	٣-٥- تمييز القانون ضد المرأة في ملكية الممتلكات
٢٤	٤-٥- قانون العمل
٢٥.	٥-٥- التدابير المتخذة والمخططة

جدول المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٥	٦ - الزراعة وحماية البيئة
٢٥	١-٦- الحالة الفعلية ، بيانات
٢٧	٢-٦- المشاكل الرئيسية
٢٧	٣-٦- التدابير المتخذة والمخططة
٢٨	٧ - الموارد : الارض والماء والائتمانات المالية
٢٨	١-٧- حصول المرأة على الارض والائتمانات المالية والمياه النظيفة
٢٩	٢-٧- التدابير المتخذة والاتجاهات المستقبلية
٣٠	٨ - المشاركة السياسية
٣١	١-٨- ممارسة القيادة
٣١	٢-٨- أدوار اتخاذ القرار
٣١	٣-٨- وسائط الاعلام والمرأة
٣١	٤-٨- التدابير المتخذة والمخططة
٣٢	٩ - الملخص والاستنتاجات الرئيسية
٣٥	قائمة موجزة بالمراجع المستخدمة

١ - مقدمة

١-١ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ اعتمد ٩٤ بلدا من بينها اثيوبيا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وكان هذا هو احدى الخطوات الرئيسية نحو بلوغ هدف المساواة في الحقوق للمرأة . وتدعو الاتفاقية الشاملة الى مساواة المرأة في الحقوق في جميع الميادين بصرف النظر عن حالتها الزوجية . وتؤكد الاتفاقية على تساوي الرجل والمرأة في المسؤوليات في اطار الحياة الاسرية . وتشدد كذلك على الخدمات الاجتماعية اللازمة للجمع بين الالتزامات الاسرية ومسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة .

٢ - وتشير احدى مواد الاتفاقية الى أن البلدان المعنية ستقدم تقارير منتظمة الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتأهيل المرأة وتحقيق المساواة لها . وتشكل الصفحات التالية التقرير المطلوب .

٢-١ - معلومات أساسية عن المرأة في اثيوبيا

٣ - أدرك مخطو التنمية ومقررو السياسة وممارسوها بصورة تدريجية أن خططهم وبرامجهم مالت الى التفاضي عن حالة المرأة وحتى الى التسبب في ترديها في أكثر الأحيان بينما المرأة تشكل ما لا يقل عن نصف الفئات التي يفترض استهدافها والجزء الأفقر من هذه الفئات على الأكثر . ومن المشاكل الرئيسية التي تحول دون اشتراك المرأة في التنمية واستفادتها منها هي أنه لا ينظر اليها بشكل جدي ولا تتمتع اهتماماتها بالوضوح . ويصح هذا كذلك بالنسبة الى المرأة في اثيوبيا .

٤ - وقد كان هذا حافزا على صوغ نهج محددة لاشراك المرأة بشكل مفيد في عملية التنمية . وينبغي أن تأخذ هذه النهج في الاعتبار تعدد مهام المرأة ومسؤولياتها . والمشاركة لا تؤدي الى تلبية الاحتياجات العملية كالغذاء والماء والتعليم وما اليها فحسب ، بل تحسن أيضا المركز الاستراتيجي للمرأة في اثيوبيا ؛ وتؤدي الى إلغاء تبعية المرأة في جميع جوانب الحياة وتعزز قدرتها على المطالبة . وينبغي أن يكون تأهيل المرأة "وحقها في تقرير المصير" جزءا من كل نشاط يهدف الى النهوض بالمرأة في المجتمع الاثيوبي .

٥ - وبما أن اثيوبيا واحد من أفقر البلدان في العالم ، فإن المرأة هي التي تواجه أشد عواقب الفقر . فمعدلا وفاة الرضع والامهات في اثيوبيا هما من أعلى المعدلات في العالم . ويؤثر نقص الاغذية وسوء التغذية والأوضاع الصحية السيئة تأثيرا مباشرا في المرأة التي يفترض أن تضطلع بمسؤولية بقاء أطفالها وأسرتها . ودور

المرأة في جميع المجتمعات المحلية الاثيوبية الذي يتقرر من الناحية التقليدية جزئيا عن طريق الدين (المسيحي الارثوذكسي الاثيوبي ، أو الاسلامي أو الوثني) أو عن طريق القيم العرقية هو دور التبعية للرجل . وتتزوج الفتيات في سن مبكرة (متوسطها ١٣ر٥ عاما في المناطق الريفية ؛ مقابل ٢١ر٥ للرجل) كما أن حالات الطلاق والتمرل تحدث في سن مبكرة (هنا كبيدي ، ١٩٩٠) . والتشويهات الجسدية من خلال الممارسات التقليدية شائعة بين النساء في اثيوبيا .

٦ - وكما هي الحال في العديد من البلدان الأفريقية ، تشكل المرأة العمود الفقري لنظام انتاج الاغذية اذ كثيرا ما تساهم بأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الايدي العاملة المخصصة للأنشطة الزراعية . وبما أن ٩٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية ، تشكل المرأة الريفية فئة مستهدفة ضخمة . وتشترك المرأة الاثيوبية الى حد كبير في جميع الأنشطة الزراعية تقريبا . وتحمل كذلك المسؤولية عن جميع الأنشطة المنزلية التي كثيرا ما تكون شاقة جدا بسبب الافتقار الى الأدوات وسائر الموارد .

٧ - وتؤثر الحروب والازمات الاقتصادية الناجمة عنها تأثيرا كبيرا في المرأة . وقد ساهم تشرد الأسر وبرامج التوطين وهجرة الرجال وغير ذلك من الأمور في حالتها الصعبة والبيئة في كثير من الأحيان . وتعيش النساء المترملات الآن ، اللاتي هاجر بعضهن الى المدن ، في حالة يرثى لها من الفقر المدقع وفي نظم اعالة متبادلة تقليدية بالية أصبحن بموجبها المساهمات الوحيدات في دخل العائلة ورعاية الأسرة . ويستطيع المرء أن يجد هذه الايام عددا كبيرا من حالات الإشكال في المدن .

٣-١- الجهاز الوطني المعنى بالمرأة : دور مختلف وحدات "المرأة في التنمية"

٨ - يواجه الجهاز المعنى بالمرأة على صعيد الوطن والمناطق عملية تحول . فمنذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، تتعرض السياسة النسائية في اثيوبيا للمناقشة على مختلف الأصعدة في الحكومة الاثيوبية : مع ممثلي الجهاز المعنى بالمرأة القائم حاليا ، ومع مجلس الوزراء ، ومع مجلس ممثلي البرلمان الاثيوبي . وسيكون للموافقة على السياسة النسائية أثر كبير في الجهاز المعنى بالمرأة القائم حاليا . وستؤدي هذه السياسة الى انشاء ادارة لشؤون المرأة في جميع الوزارات على صعيدي الوطن والمناطق . وستنال هذه الادارات الدعم من خلال ميزانية معقولة وموظفات مؤهلات . وستولى التنسيق العام بينها مكتب شؤون المرأة في مكتب رئيس الوزراء . وقد منحت رئيسة ذلك المكتب رتبة وزير في عام ١٩٩٢ مما يؤكد على الاهمية المعطاة لقضايا المرأة في اثيوبيا . وسينفذ معظم مهام التنسيق العملي من خلال ادارة تنسيق شؤون المرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وبما أنه ينبغي أن يجسد التقرير الأنشطة المنجزة حتى الآن ، سترد أدناه لمحة عامة عن الحالة الحاضرة .

٩ - لقد أنشأت الحكومة الاثيوبية هياكل ضمن الوزارات المختلفة للاهتمام باحتياجات المرأة من خلال المشاريع والبرامج . ويقصد بهذه الوحدات أن تكون "آليات للتحقق من أن خطط التنمية تضع في اعتبارها الأدوار التي تفضل بها المرأة في الاقتصاد والتأكد من أن برامج التنمية تجسد هذه الأدوار وتتضمن مشاريع حسنة التصميم تعزز مساهمتها في جهود التنمية الوطنية" .

*** مكتب شؤون المرأة في مكتب رئيس الوزراء .**

أنشأت الحكومة الانتقالية الاثيوبية مكتباً لشؤون المرأة تابعاً لمكتب رئيس الوزراء في نيسان/أبريل ١٩٩٢ . وهذا ما يدعم العمل التنفيذي لمجلس الوزراء بالمشورة ويسهل الظروف أمام الحكومة لتحديد وتصوغ السياسات الوطنية المتأثرة بالميز الجنسي والمراعية له . ويريد المكتب كذلك أن يقوم بدور المسهل والمحفز لتشكيل الرابطات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية .

*** إدارة تنسيق شؤون المرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية**

منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، كلفت هذه الإدارة بتنسيق صوغ السياسة المتعلقة بقضايا الميز الجنسي وإصدار التعليمات وإجراء البحوث والتوثيق ونشر المعلومات وتدريب القوى العاملة على قضايا الميز الجنسي . وعليها القيام بتنسيق أنشطة المرأة التي تتولاها عدة منظمات في أنحاء مختلفة من اثيوبيا والإشراف عليها وتقييمها ومتابعتها . وينبغي أن يتفادى هذا التنسيق الازدواجية والتفاوت ، وأن يسهل الاضطلاع بمشاريع مشتركة موجهة نحو إشراك المرأة في المسار العام للأنشطة الانمائية في البلاد .

*** إدارة شؤون المرأة الريفية في وزارة الزراعة**

هذه الوحدة هي من أقدم الوحدات المعنية بالمرأة إذ بدأت العمل في عام ١٩٧٤ . والمهمة الرئيسية لهذه الوحدة هي إشراك المرأة في التنمية الريفية . وقد نفذت برامج انمائية للمرأة الريفية ركزت بشكل رئيسي على الأنشطة المدرة للدخل والتكنولوجيات الملائمة لتقليل حجم العمل الذي تفضل به المرأة في المنزل والمزرعة . ويقوم فريق من ٥٠٠ مرشد منزلي في جميع أنحاء البلاد بدعم هذا البرنامج على مستوى القاعدة الشعبية .

*** وحدة المرأة في وزارة التربية**

حاولت وزارة التربية ، بدعم من معهد تطوير المناهج وبحوثها ، الوصول إلى المرأة من خلال برامجها المتعلقة بمكافحة الأمية والتدريب على المهارات المجتمعية .

ويقوم معهد تطوير المناهج وبحوثها بأعمال بحث عملية المنحى تتعلق بأداء البنات في مجال التعليم على المستوى الابتدائي وبتحسين المعلمين ومديري المدارس بأهمية تعليم البنات .

* وحدة المرأة في وزارة الصحة

تدرب وزارة الصحة النساء ليصبحن قابلات تقليديات . وتشكل وحدة المرأة جزءا من ادارة الصحة المجتمعية . والى جانب تدريب القابلات التقليديات ، يجري الكثير من التركيز على تدريب مرشدي الصحة المجتمعية لتحسين الحصول على الخدمات الصحية على مستوى القاعدة الشعبية .

* وحدة المرأة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

كان من الآثار الاخرى لدستور عام ١٩٨٨ انشاء وحدة للمرأة في مكتب اللجنة الوطنية للتخطيط المركزي . وتقوم هذه الهيئة بدراسة محتويات البرامج الانمائية التي تقترحها كل وزارة منفذة وترصد تنفيذها . وهذا ما يعطي الوحدة موقعا مميزا يمكنها من التأثير في الخطط الوطنية ويضمن تصميم وتنفيذ البرامج الوطنية التي تتضمن فوائد للمرأة .

* شعبة المرأة في سلطة موارد المياه

أنشئت هذه الوحدة بمساعدة اليونيسيف في عام ١٩٩٠ . ومن واجب هذه الشعبة اثارة الوعي بمشاركة المرأة في توفير مياه الشرب البليمة وكفالة هذه المشاركة . وتعمل شعبة المرأة من خلال البحوث التي تجربها كجهة حافزة في مجال توفير الافكار والاستراتيجيات وتشجيع النهج الرامية الى اشراك المرأة . وتساعد كذلك على ادراج الاصاح والتربية الصحية في مشاريع المياه .

* معهد التغذية الاثيوبي

يوجد لدى معهد التغذية الاثيوبي برنامج للمرأة ايضا . فهو يركز على تدريب المرأة في مجال علم التغذية ، وتغذية الام والطفل ، والأمراض التي يسببها سوء التغذية ونقصها والمحرمات الغذائية ونتاج الاغذية وتخزينها .

* مركز البحوث والتدريب المعنى بالمرأة في عملية التنمية في جامعة ادبيس أديس

يشكل مركز البحوث والتدريب المعنى بالمرأة في عملية التنمية منذ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ جهة مركزية للتصدي لاهتمامات المرأة . ويشتمل برنامج أنشطته على القيام ببحوث أساسية بشأن الميز الجنسي والقضايا المتعلقة به ، وتحديد البيانات

المتعلقة بحالة المرأة في عملية التنمية ومقارنتها وجمعها وتنظيمها ، ونشر الافكار والمعلومات المتعلقة بالمرأة ، ومساعدة الحكومة في صوغ السياسات العامة . ويشترك قسم البرامج في التدخلات المتعلقة بالتعليم والتدريب .

١-٤- اصدار السياسة الحكومية

١٠ - ستركز هذه الفقرة على اصدار السياسات خلال الفترة اللاحقة لتوقيع اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (عام ١٩٨٠ وما يليه) . وقد اتفح التزام الحكومة الاثيوبية بقضايا الميز الجنسي بانشاء رابطة المرأة الاثيوبية الثورية عام ١٩٨٠ . وكانت هذه الرابطة جهازا وطنيا يضمن بشكل رئيسي مشاركة المرأة الاثيوبية في التنظيم السياسي الجماهيري . وكان أكثر ما شددت عليه الرابطة المستندة الى النظرة الماركسية اللينينية هو الفلسفة السياسية للمساواة بين الجنسين . والواقع أن الرابطة بدأت بداية حسنة بتشجيع الوعي بقضايا الميز الجنسي بين النساء والرجال ومشاركة المرأة في أنشطة مثل صفوف مكافحة الامية والمشاركة في المشاريع المدرة للدخل فضلا عن تلقي التدريب في مجالي الصحة والتغذية .

١١ - وقد أعطت أهداف الرعاية الاجتماعية التي تضمنتها "الخطة المنظورية العشرية" (١٩٨٤ - ١٩٩٤) توجيهها عاما للتغلب على المشاكل الاجتماعية الموروثة عن النظام الرجعي السابق وعلى المشاكل التي يمكن أن تنشأ خلال الفترة الانتقالية . ومن هذا المنطلق وضعت استراتيجية خاصة تولي العناية لقضايا الميز الجنسي وتنص على ضرورة تعديل أي تشريع يخلق فرقا بين الجنسين ، وعلى أن برنامج الضمان الاجتماعي ينبغي أن يفيد جميع أعضاء المجتمع بالتساوي . بيد أن معظم التشريعات الاثيوبية المكتوبة لا تتضمن أي تمييز جنسي بل تفتقر فقط الى صوغ سياسة واضحة وتنفيذها .

١٢ - ويجسد دستور جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٨ سياسة الحكومة ازاء "المرأة في عملية التنمية" : ويوفر الضمان العام التالي :

"توفر الدولة دعما خاصا للمرأة ، ولا سيما في مجال التعليم والتدريب والعمالة ، لكي تتمكن من المشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الرجل ."

١٣ - وقد اعتمد ميثاق اثيوبيا للفترة الانتقالية (١٩٩١) الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينطوي على مساواة الرجل والمرأة في الحقوق .

١٤ - ووفقا لما ذكر سابقا ، يجري العمل على اعتماد سياسة نسائية في مجلس الوزراء وفي مجلس ممثلي اثيوبيا . ومما لا شك فيه أن هذه السياسة ستكون خطوة الى الامام في تحديد الاهداف والمنهجيات والوسائل والتسهيلات اللازمة لاقرار تاهيل المرأة ومساواتها في اثيوبيا .

٢ - التعليم والتدريب المهني

١-٢ مشاركة المرأة في التعليم وبرامج محو الأمية والتدريب المهني

١٥ - بذلت اثيوبيا جهودا بالغة لتعليم شعبها . وكان من منجزاتها البارزة البرامج الضخمة للحملة الوطنية لمكافحة الأمية لعام ١٩٧٩ . وقد نجحت عشرون دورة من هذا البرنامج في جعل نسبة غير الاميين في عام ١٩٨٨ تبلغ ٧٦ في المائة بينما كانت نسبتهم ٧ في المائة فقط في عام ١٩٧٤ . ومن بين هؤلاء كانت نسبة الاناث اللاتي شملهن البرنامج حوالي ٥٢ في المائة (انظر الجدول ١) .

الجدول ١ - برنامج محو الأمية وتعليم الكبار

١٩٨٩	١٩٧٤	البرنامج/التعليم محو الأمية (الدورات ٢٠-١) محو الأمية
٢١ ٧٢٧ ٠٠٥		المسجلون
١٠ ٤٧٥ ٩٠٢		ذكور
١١ ٢٥١ ١٥٣		اناث
١٩ ٥٢٧ ٦١٠	١ ٩٥٤ ٣٦٩	الناجون
٩ ٦٦٣ ٩٨٠	١ ٥٧٤ ٥٧٣	ذكور
٩ ٨٦٣ ٦٣٠	٣٧٩ ٧٩٦	اناث
٧٦	٧	النسبة المئوية لغير الاميين

ما بعد محو الأمية

١٧ ١٥٠ ٦٩٧	المسجلون
٩ ٣٣٧ ٩٠٠	ذكور
٧ ٨١٢ ٧٩٧	اناث
١٣ ١٤٢ ٥٣٥	الملتحقون
٧ ١٧٨ ٣٤٦	ذكور
٥ ٩٦٤ ١٨٩	اناث

مدرسو محو الأمية

تعليم الكبار ١٩٨٩

المراكز الاهلية للتدريب على المهارات

٤٨٠	المراكز الاهلية للتدريب على المهارات
١٥١ ٦٧١	المشتركون
١٢٠ ٦٣٧	ذكور
٣١ ٠٣٤	اناث

المصدر : احصاءات التعليم الاساسي لعام ١٩٨٩ ، وزارة التربية

١٦ - ومنذ عام ١٩٧٤ ، ازداد التحاق الفتيات بالمدارس بمقدار أربعة أضعاف بينما وجد أن التحاق الفتيات ازداد بمقدار ثلاثة أضعاف (قد يكون هذا ناجما عن حملة الخدمة العسكرية الإلزامية للذكور) . بيد أن عدد الفتيات الملتحقات لم يبلغ سوى ربع عدد الفتيات في سن الدراسة الابتدائية .

١٧ - وكانت نسبة التحاق الاناث في عام ١٩٧٤ قد بلغت ٣٢ في المائة في المدارس الابتدائية و ٣٠ في المائة في المدارس الثانوية الدنيا و ٢٤ في المائة في المدارس الثانوية العليا . ويظهر التغيير الذي حدث على مدى ١٥ عاما ، من نسبة التحاق الاناث في عام ١٩٨٩ التي بلغت ٣٩ في المائة في المدارس الابتدائية و ٤١ في المائة في المدارس الثانوية الدنيا و ٣٩ في المائة في المدارس الثانوية العليا (أنظر الجدول ٢) : مما يدل على حدوث تحسن .

الجدول ٢ - التحاق التلاميذ بالمدارس حسب المستوى والجنس

المستوى								
الابتدائي			الثانوي الأدنى			الثانوي الأعلى		
المجموع	بنات	%	المجموع	بنات	%	المجموع	بنات	%
١٩٧٤	٨٥٩ ٨٠٠	٣٢	١٠١ ٨٠٠	٣٠ ٦٠٠	٣٠	١٣ ٢٠٠	١٩ ٢٠٠	٢٤
١٩٨٤	٢ ٤٩٧ ١٠٠	٣٨	٣٠٣ ٦٠٠	١٠٩ ١٠٠	٣٦	٢٧٦ ٢٠٠	٩٨ ٤٠٠	٣٦
١٩٨٥	٢ ٤٩٨ ١٠٠	٣٩	٣٢٠ ٢٠٠	١٢٢ ٢٠٠	٣٨	٢٨٢ ٢٠٠	١٠٦ ٧٠٠	٣٨
١٩٨٦	٢ ٤٤٨ ٨٠٠	٣٩	٣٦٣ ١٠٠	١٤٢ ٠٠٠	٣٩	٢٩٢ ٤٠٠	١١٣ ٧٠٠	٣٩
١٩٨٧	٢ ٧٢٩ ٢٠٠	٣٩	٤٢٢ ٥٠٠	١٦ ٧٠٠	٣٩	٣٢٦ ٠٠٠	١٣٦ ٢٠٠	٣٩
١٩٨٨	٢ ٨٨٤ ٠٠٠	٣٨	٤٥٤ ٠٠٠	١٨٤ ٢٠٠	٤٠	٣٧٨ ٧٠٠	١٤٢ ٥٠٠	٣٨
١٩٨٩	٢ ٨٥٥ ٨٠٠	٣٩	٤٤٧ ٦٠٠	١٨٣ ٨٠٠	٤١	٤٢ ٦٤٠	١٦٧ ٦٠٠	٣٩

المصدر : لجنة التعليم العالي ، احصاءات التعليم العالي ، ادارة الاحصاء والتعليم ، أديس أبابا ، تموز/يوليه ١٩٨٨ .

١٨ - ويتمتع الالتحاق بالتعليم والمشاركة فيه بالتفاوت بين الجنسين . فعدد التلميذات الملتحقات بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي أقل من عدد التلاميذ الذكور . ويستطيع المرء أن يجد دائما انخفاضا حادا كلما انتقل الى مستويات التعليم العالي . وعلى سبيل المثال : في السنة الدراسية ١٩٨٧/١٩٨٦ كانت نسبة الخريجات حاملات الدرجات الجامعية في العلوم الاجتماعية والطبيعية ٧ في المائة و ٦٥ في المائة على التوالي (أنظر الجدول ٣) .

١٩ - ويجتاز عدد ضئيل جدا من الطالبات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الاثيوبية ، بينما يلتحق عدد أقل من هؤلاء الناجحات تتراوح نسبته بين ٨ و ١٠ في المائة ببرامج الدرجات الجامعية ويلتحق حوالي ١٦ في المائة ببرامج الدبلوم . والحقيقة المؤلمة أيضا أن جميع الملتحقات ببرامج التعليم العالي لا ينجحن أكاديميا . ووفقا لما ذكر سابقا ، يتسرب العديد من الفتيات والنساء من المدارس قبل اكمال دراساتهم الابتدائية والثانوية . أما الباقيات فيتابعن دراسة مهن يعتبرها المجتمع تقليديا من أنشطة المرأة . وتشمل هذه المهن التمريض والتدبير المنزلي وأعمال السكرتارية وما شابهها . ويمثل نمط التحاق النساء الاثيوبيات بالتعليم ومشاركتهم فيه النمط السائد في البلدان الافريقية الاخرى . بيد أن الظروف الثقافية الاجتماعية والسياسية الفريدة من نوعها ربما ساهمت بشكل سلبي في المشكلة ، الأمر الذي يحتاج الى مزيد من الاستقصاء .

**الجدول ٣ - خريجات برامج الدرجة الجامعية والدبلوم
خلال السنة الدراسية ١٩٨٧/١٩٨٦**

النسبة المئوية للإناث	عدد الإناث	المجموع	ميادين التخصص
٢٩٤	٧٧	٢٦٢	دبلوم
١٩	٣٠	١٥٨	درجة جامعية
١٦٢	٧١	٤٣٨	دبلوم
-	-	-	درجة جامعية
١١١	٥	٤٧	دبلوم
٧	٤٥	٦٤٠	درجة جامعية
١٠٢	٥	٤٩	دبلوم
-	-	-	درجة جامعية
٧٣	٤٦	٦٣١	دبلوم
٣٥	٩	٢٦٠	درجة جامعية
٦٤	٢٤	٣٧٧	دبلوم
٢٦	٥	١٨٩	درجة جامعية
١٠٤	٣٦	٦٢٧	دبلوم
٨٨	١٠	٩٦	درجة جامعية

الجدول ٣ (تابع)

النسبة المئوية للإناث	عدد الإناث	المجموع	ميادين التخصص
-	-	-	دبلوم
١٥٢	٢٤	١٥٨	درجة جامعية
-	-	-	دبلوم
٦٥	٤٠	٦١٤	درجة جامعية
-	-	-	دبلوم
٥٩	٣	٥١	درجة جامعية
٧٧	١٦٦	٢ ١٦٦	دبلوم
٨	٢٩٤	٢ ٤٣١	درجة جامعية

المصدر : لجنة التعليم العالي ، إحصاءات التعليم العالي ، إدارة الإحصاء والتعليم ، أديس أبابا ، تموز/يوليه ١٩٨٨ .

٢٠ - وهناك نقص شديد في التدريب المهني الموفر لكل من الرجال والنساء . ومعاهد التدريب القليلة القائمة تديرها و/أو تدعمها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية . ومهما يكن من أمر ، فإن للمرأة فرصة أقل في الحصول على التدريب المهني . وإذا توفر التدريب ، فإنه يركز بشكل عام على ما يعتبر تقليدياً من الأنشطة النسائية كالتدبير المنزلي والحياكة والخياطة وتجهيز الأغذية ، الخ .

٢-٢- الحقائق القائمة المحسدة للتفاوت

٢١ - تعطى للمباني فرص تعليمية أفضل مما يعطى للبنات . إذ يعتقد أن دور البنات الأولى في المجتمع هو أن تكون زوجة وأما صالحة . وعلاوة على ذلك ، تفرض القيم والمعايير الاجتماعية على المرأة أدواراً ومسؤوليات محددة . ويعتقد أحياناً أن التعليم يقوض هذه القيم والمعايير التقليدية ، وخاصة في المناطق الريفية . وقد عرقلت ممارسات الزواج المبكر في العديد من مجتمعات إثيوبيا أداء الإناث في المدارس والتحاقهن بها . وهذا ما يجعل في تزايد معدل تسرب الإناث في المناطق الريفية من البلاد . ومع أن سن الزواج ارتفع ، ولا سيما في المناطق الحضرية ، فالزواج والحمل المبكران متلازمان ويؤديان إلى آثار اجتماعية وديموغرافية ضارة .

٢٢ - ويحد الطلب الكبير على الأيدي العاملة النسائية في المزارع وفي المنزل من مشاركتهن أيضا في الدراسة . ويجعل الفقر السائد في البلاد من الصعب على الوالدين إرسال أولادهم إلى المدارس .

٢٣ - ويتأثر اختيار ميدان معين من التعليم تأثرا كبيرا بالممارسات الثقافية كذلك . وهو في معظم الأحيان ليس مسألة اختيار بل مسألة "تصميم" . وعلاوة على ذلك ، فإن الافتقار إلى التعليم هو أحد الأسباب التي تضع المرأة في موضع غير ملائم في مجال العمالة .

٢-٣- التدابير المتخذة والمخططة

٢٤ - على الرغم من أن التعليم ليس إلزاميا في إثيوبيا وعلى الرغم من عدم التحاق جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة بالمدارس ، فإن سياسة البلاد التعليمية لا تميز بين الجنسين . ويقل بصورة مطردة التمييز على أساس الجنس في المشاركة في أي قطاع . فعلى سبيل المثال ، كان يحظر على المرأة أن تلتحق بدورة المحاسبة ولم تستطع إلا الالتحاق بدورة السكرتارية . أما اليوم ، فتستطيع المرأة أن تلتحق بالدورتين . وانجاما مع ذلك ، ينص دستور إثيوبيا المعتمد في عام ١٩٨٧ في المادة ٣٦ على ما يلي : "توفر الدولة دعما خاصا للمرأة ، ولا سيما في مجال التعليم والتدريب والعمالة ، لكي تتمكن من المشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الرجل" . بيد أن من الواضح أن هذه السياسات لا تنطبق على الواقع في كثير من الأحيان .

٢٥ - وقد نفذ بعض البرامج بنية رفع مستوى الوعي بالميز الجنسي ومراعاته في النظام التعليمي . وتحقيقا لهذا الغرض يقوم معهد تطوير المناهج بتحسين المناهج في مجال الوعي بالميز الجنسي في مختلف مستويات التعليم . وأجريت بحوث بشأن المواد التعليمية التي تفرق نهج الوعي بالميز الجنسي في التعليم .

٢٦ - وتتضمن بعض البرامج الجديدة المخططة لهذا العام أو العام القادم على سبيل المثال تطوير وتوزيع مواد تعليمية لا تؤكد على الأدوار النمطية للرجل والمرأة مثل كون المرأة زوجة على الدوام والذكر هو المعيل . ومن المخطط شن حملات لاجتذاب عدد أكبر من الفتيات والنساء إلى التعليم والتدريب على المهارات .

٣ - مشاركة المرأة في العمل

١-٣- مشاركة المرأة في القوة العاملة

٢٧ - في المناطق الريفية الإثيوبية ، حيث تشكل المرأة ٤٥ في المائة من مجموع

القوة العاملة ، تقوم المرأة بأعمال الحصاد والزراعة وتربية المواشي والاعتناء ببساتين الخضروات الصغيرة وإدارة المنزل والأضلاع بمسؤوليات مجتمعية عديدة . بيد أن هذه الأنشطة لا تعتبر في أكثر الأحيان عملاً مأجوراً لأنها ليست أعمالاً مدرة للدخل . ويعمل بعض النساء في المناطق الريفية الاثيوبية كذلك في القطاع غير الرسمي للاقتصاد مثل أعمال التجارة الشاوية وصنع الفخار ، الخ .

٢٨ - وقد حذفت هذه أيضا من الجلات الاحصائية باعتبار انه ليس من العملي جمع معلومات عن دخل المرأة وأنشطتها وعملها في هذا القطاع .

٢٩ - وفي المناطق الحضرية ، تعمل المرأة في وظائف قليلة الشأن من حيث مستويات المهارة وجوانب الترقية والمرتبات ، إذ تقوم بوظائف تتسم بالتكرار وقصر المدة وسرعة التعلم نسبيا ولا تكون الدراية التقنية لعملية الانتاج ككل ضرورية لها . أما الصناعات التي يتركز فيها معظم النساء فهي تجهيز الاغذية والنسيج والملابس والمطاط والمواد الكيميائية ، الخ .

٣٠ - وتفيد احصاءات العمل لعام ١٩٩٠ بأن نسبة النساء العاملات في مختلف المهن كانت كما يلي :

الجدول ٤ - احصاءات عن مشاركة الاناث والذكور في القوة العاملة

المهنة	اناث (%)	ذكور (%)
المهن الحرة والمتعلمة بالتقنية	١٩١٠	٢١٤٨
الادارة والتنظيم الاداري	٠٢٥	١٠٤
العمل التنفيذي الحكومي والرسمي والعمل الكتابي	٢٤٨٦	١٧١٩
عمال المبيعات	٠٦٦	٠٧٣
الزراعة	١٥٥٢	١٦٦٦
الانتاج والوظائف ذات الصلة	٢٥٠٠	٣٠٣٩

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ١٩٩٠ .

٣١ - وقد بينت الاحصاءات أن نسبة كبيرة من النساء (أكثر من الرجال) تبلغ ٢٤٨٦ في المائة تقوم بأعمال رسمية وكتابية (يمكن أن تكون هؤلاء سكرتيرات وكتبة اضبارات ، الخ) . وأقل نسبة منهن تعمل في مجالات الادارة والتنظيم الاداري (٢٥٠٠ في المائة) التي هي من الوظائف المتعلقة باتخاذ القرارات والعالية الاجر أيضا . ومع أن من المحتم أن تكون الاحصاءات المذكورة أعلاه قد تغيرت بعد أن أدخلت الحكومة الانتقالية

الاقتصاد الحر مما أعطى فرصا أكبر للمؤسسات الخاصة ، فان الاحصاءات مفيدة جدا كوسيلة للمقارنة .

٣٢ - وبغض النظر عن المهنة ، تكون النساء في أدنى مستويات سلالم الوظائف . ففي الحكومة والعمل الرسمي وغيره من الاعمال تتولى النساء وظائف السكرتيرات والكتبة أكثر مما تتولى وظائف المدراء ورؤساء الادارات . وفي مجال الصحة ، يفوق عدد الممرضات وعاملات الاصحاح عدد الطبيبات الى حد كبير . وفي مجال التعليم ، تعمل النساء معلمات للمدارس الابتدائية أكثر مما تعمل مديرات للمدارس أو محاضرات في الجامعات . وفي العمل الانتاجي ، تتركز النساء في فئة العمال غير المهرة أكثر مما في فئة العمال المهرة .

٣-٢- أسباب عدم المساواة

٣٣ - من المشاكل الرئيسية التي تحول دون استفادة المرأة من التنمية هي انه لا ينظر اليها بشكل جدي ولا تتمتع اهتماماتها بالوضوح . ومادامت المرأة مهملة ومادام المجتمع يعتبر أنشطتها هامشية ، فلا محالة من حدوث سوء الفهم ومن أن تكون السياسات غير ملائمة ومن ألا تكون البرامج والمشاريع مجففة فحسب بل كذلك غير كفؤة وغير صالحة . وعندما تصبح حقيقة أدوار المرأة واضحة للمخططين ومتخذي القرارات ، من خلال بيانات جارية ومعددة الطرق ، فان من الممكن اتخاذ اجراءات تستند الى فهم أدوار الجنسين المختلفة وآثارها على التنمية .

٣٤ - وعلاوة على ذلك ، هناك عدد ضئيل جدا من الدراسات المتعمقة المتملة بالممارسات الثقافية الاجتماعية الحاسمة والمواقف والقيم والمعايير التي تحدد حياة النساء بوصفهن أعضاء في الفئات المتعددة الاعراق في المجتمع الاثيوبي . وبالإضافة الى ذلك ، كانت للمأسي الأخيرة التي هي من صنع الانسان أو الكوارث الطبيعية وطأة شديدة على أوضاع النساء كنزوحهن عن مجتمعاتهن . وكان أثر هذه الاوضاع على المرأة وقدرتها على مواجهتها وهلم جرا ، من المجالات التي لم يجر استقماؤها .

٣٥ - ويعني اجراء تخفيض في الخدمات الاجتماعية ازدياد العمل وطول ساعاته بالنسبة الى المرأة التي يتوجب عليها أن تعنى بالمرضى والمسنين . وتعني البطالة المرتفعة فقد المرأة للعمل قبل غيرها وعدم توفر العمالة والأنشطة الأخرى المدرة للدخل . وتضطر المرأة الى العمل في أعمال منخفضة الاجر بما فيها الأنشطة غير المقبولة اجتماعيا كالبغاء لكي تكفل لأسرتها البقاء . وعلاوة على ذلك . فان أسعار الأغذية المرتفعة تفرق على المرأة أن تعمل أكثر من أجل توفير الدخل واعالة أسرتها . وتكشف البيانات عن أن توظيف المرأة في أعمال منخفضة الاجر يعود الى مستوى تعليمها المنخفض .

٣٦ - وهناك عامل آخر يعميق تولي المرأة للمراكز العليا عن طريق الترقية ومواصلة العمل هو مسؤوليتها الاسرية في المنزل . ونتيجة لدور المرأة كام وزوجة قد لا يتوفر لديها الوقت الكافي لمتابعة برامج التطوير الذاتي التي تستطيع أن تحسن فرصها للترقية . وكثيرا ما تذكر مسؤولياتها المنزلية كسبب أيضا لعدم اعطائها مسؤوليات أكبر وترفيعها الى مراكز اتخاذ القرار عندما تشار هذه المسألة . ويقال انها تتغيب كثيرا ولا تعمل خارج ساعات الدوام وما الى ذلك . بيد أن على المرء أن يسأل عن سبب تغيبها كثيرا (إذا كانت تتغيب) ، وهو أن عليها أيضا مسؤولية كبيرة في تنشئة أطفالها وتلبية الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع ، وهي مسؤولية تعادل في أهميتها توالد الاجيال .

٣-٣- التدابير المتخذة والمنظمة

٣٧ - ان تحسين مشاركة المرأة في القوة العاملة في اثيوبيا هو المسؤولية المباشرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وخاصة ادارة تنسيق شؤون المرأة التابعة لها . وتقوم هذه الادارة بادماج قضايا الميز الجنسي في جميع أنواع السياسات الحكومية بالتعاون الوثيق مع مكتب شؤون المرأة . ويجري تنفيذ مشاريع ذات أنشطة مدرة للدخل في أديس أبابا كما تجري مراقبتها عن كثب بغية تكوين خبرات ونهوج تتعلق باقرار اشراك المرأة في المسار العام لعملية التنمية . وتحقيقا لهذا الغرض ، تقوم الادارة بتنفيذ وتشجيع البحوث التطبيقية والعملية المنحى في جميع الميادين المتصلة بقضايا الميز الجنسي . وينبغي أن تؤدي هذه البحوث الى وضع مقترحات بشأن تحسين مكانة المرأة وحالتها . ولا شك في أن العمالة هي احداها . والمعروف أن العمل المشترك مع المؤسسات والأجهزة الحكومية في ميدان الميز الجنسي هام جدا لتبادل المعرفة وتجنب ما هو زائد عن الحاجة .

٣٨ - وتعمل فرقة عمل على تعزيز حالة المرأة في قانون العمل . وينص قانون العمل الجديد في اثيوبيا على شروط عمل أفضل للمرأة . وعلى سبيل المثال ، يحظر القانون صرف المرأة الحامل ويمنحها اجازة ولادة ملائمة ويمنح صراحة التمييز على أساس الجنس وهلم جرا . وعلى الرغم من التحسينات العديدة ، فإنه يتفح انه لا يزال من الممكن عمل الكثير في هذا المجال .

٣٩ - وفيما يلي بعض الخطط الموضوعة للمستقبل . فبغية مساعدة المرأة على اخذ المبادرة في بدء مشروع خاص ، يرتأى اعداد نشرات اخبارية للمرأة على مستوى القاعدة الشعبية . وستتضمن هذه النشرات معلومات ترفع من مستوى معرفتها بحالتها الخاصة وتدعم مبادراتها وتساعد على المشور على منظمات أو مؤسسات تقدم المساعدة . بيد انه لا يزال هناك افتقار الى المعلومات عن حالة المرأة وأوضاعها . ولهذا السبب ستجرى بحوث عملية المنحى بشأن أوضاع المرأة وحالتها في اثيوبيا ، ولاسيما في المناطق الريفية . وستؤدي البحوث الى وضع مشاريع ملموسة لتحسين الحالة الاقتصادية

الاجتماعية والثقافية والسياسية للمرأة . وستؤدي البحوث كذلك الى صوغ نهج وسياسات عن كيفية تلبية احتياجات المرأة واهتمامها ، في كل منطقة على حدة .

٤ - الصحة وتنظيم الأسرة والتغذية

٤-١- الحالة الفعلية ، بيانات

الصحة

٤٠ - تقوم المرأة بوصفها مديرة المنزل والأسرة ، بدور حاسم في المحافظة على صحة جميع أعضاء الأسرة . وكثيرا ما تكون الحالة الصحية العامة للمرأة مفتقرة الى المنعة بسبب استمرارها في العمل الشاق طوال اليوم . وهذا ما يجعلها عرضة لسوء التغذية وضعف المقاومة الجدية وبالتالي لجميع أنواع الأمراض (السارية) . فمشاكل العيون ، على سبيل المثال ، تسبب مشكلة كبيرة للمرأة التي يتوجب عليها أن تطهى الطعام في بيئة مملوءة بالدخان . ويذكر انها تتعرض كثيرا لخطر العدوى بسبب ما تصرفه من وحدات حرارية كثيرة نتيجة لحجم عملها الكبير (تسيهاي بيرهاني سيلاسي ، ١٩٩١) .

٤١ - والواقع انه لا يوجد تمييز بين المرأة والرجل في توفير الرعاية الصحية . وفيما يتعلق بمسؤوليات المرأة كأم ، هناك خدمات صحية خاصة للمرأة (مثل الرعاية السابقة للحمل ، وخدمات التوليد ، وبرامج صحة الأم والطفل ، الخ) . وتغطي هذه البرامج ضئيلة بشكل عام . وفوق ذلك كله ، فان هذه البرامج هي "برامج وقائية" تعتبر عمليا أقل شأنا من المساعدة "العلاجية" .

٤٢ - والخدمات الصحية غير متوفرة في المناطق الريفية بشكل خاص . وتعتمد المرأة اعتمادا بالغا على ممارسات مقدمي العلاج التقليديين . ومع ذلك أخذت الدراية المحلية بالطب التقليدي في الزوال لانها كثيرا ما تعتبر "خطرة" او "أقل شأنا" من الطب "الغربي" .

٤٣ - وتتحدى التقاليد والعادات القديمة أيضا صحة المرأة . ففي المناطق الريفية بشكل خاص ، تعتبر الممارسات الضارة من صميم الحياة الاجتماعية وتترك أثرها على الأحداث الحاسمة في حياة المرأة . وتشمل هذه الممارسات الزواج المبكر ، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (يلحق الأذى بما نسبته ٩٠ في المائة من النساء الاثيوبيات) ، والممارسات الضارة أثناء المخاض والوضع ، واخراج النساء من البيت وتركهن وحدهن أثناء الولادة ، وابقاء الرضع المولودين حديثا وأمهاتهم بعيدا عن نور الشمس ، والمحرمات الغذائية وما الى ذلك . ولا مفر من أن تؤثر الصدمات الاجتماعية النفسية في صحة المرأة أيضا .

٤٤ - وتتعرض فتيات ونساء عديدات للاغتصاب أو الانتهاك ضد ارادتهن مع ما يمكن أن يستتبع ذلك من حمل . ويؤدي عدم الحصول على وسائل منع الحمل أو موقف الرجال السلبي من استعمالها إلى التسبب في العديد من حالات الحمل "غير المرغوبة" . ويفضل العديد من النساء الاجهاض لعدم تمكنهن من تنشئة طفل (آخر) إما لعدم توفر الامكانيات لديهن أو لصغر سنهن . وبما أن الاجهاض غير شرعي فإنه يجرى في أحوال غير صحية وسيئة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات . ومن بين الأسباب المباشرة للوفاة المضاعفات التي تصيب الكلى نتيجة للاجهاض .

٤٥ - وبسبب البطالة والمشاكل الاقتصادية ، تضطر نساء عديدات إلى كسب رزقهن عن طريق البغاء . ووجد أن معدل الإصابة الايجابية بمرض الإيدز بين المومسات مرتفع جدا إذ يبلغ ١٦٩٨ في المائة بالمقارنة بما متوسطه ٦٤ في المائة (تسيهاي بيرهاني سيلاسي ، ١٩٩١) . ومن المؤكد أنه نتيجة للممارسات الثقافية المتعلقة بالاتصال الجنسي غير الشرعي في البلاد ، ستصاب نساء عديدات بالمرض عن طريق شركائهن الذكور .

٤٦ - ولدى اثيوبيا أعلى معدل مواليد أولي ومعدل خصوبة اجمالي لكل ألف من السكان في العالم إذ يبلغ معدل الخصوبة الاجمالي للمرأة ٧٥ (أطفال لكل امرأة ، أنظر المرفق الأول ، الجدول ٢) . ويعني معدل الخصوبة الاجمالي هذا ولادة أطفال عديدين جدا خلال فترات متقاربة والحمل في سن مبكرة جدا ، مما يزيد من سوء صحة الام .

٤٧ - وبما أن معظم النساء الاثيوبيات تقوم بعمل شاق جدا لمدة لا تقل عن ١٥ ساعة في اليوم - سواء كن حاملات أم لا - فإن الحمل كثيرا ما يشكل خطرا على المرأة . وتتوفى عشرون امرأة من بين كل ١٠٠٠ امرأة من المضاعفات المتملة بالولادة . ويبلغ معدل وفيات الامهات ٧٠٠ لكل ١٠٠٠٠٠ أم (احصاءات الخدمات الصحية في اثيوبيا ، ١٩٩١) ، ويعزى معظم الوفيات لولادة الاطفال . وفي معظم الحالات لا تتوفر الخدمات الصحية أو لا يمكن تحمل تكاليفها أو تكون في أماكن بعيدة جدا .

تنظيم الأسرة

٤٨ - إلى جانب الآثار السلبية التي تتركها حالات الحمل المتكررة على صحة الام ، يشكل النمو السكاني الهائل في اثيوبيا خطرا على المجتمع ككل وعلى البيئة والموارد الطبيعية وعلى موارد الغذاء والماء وغير ذلك . ومع أن برنامج تنظيم الأسرة في اثيوبيا وضع منذ عام ١٩٦٦ ويعتبر هاما جدا ، فإن تغطية البرنامج منخفضة جدا (٣ في المائة) . ويقال إن لدى حوالي ٦٥ في المائة من النساء معرفة بمنع الحمل ولكن التأثير الفعلي لبرنامج تنظيم الأسرة على النمو السكاني قليل جدا . ولا تقدم الخدمات في عمق المناطق الريفية وكثيرا ما تكون وسائل منع الحمل غير متوفرة . وتولى العناية كلها تقريبا لتقديم تنظيم الأسرة إلى المرأة دون اشراك الرجل . وإذا كان من الضروري تغيير الممارسات الثقافية لا يمكن تحميل المرأة وحدها مسؤولية

النمو السكاني . وينبغي تغيير موقف الرجل والمجتمع من تنظيم الأسرة بغية تحقيق النجاح لبرنامج تنظيم الأسرة .

٤٩ - وما لا شك فيه أن المشكلة السكانية لا تنشأ عن العادات الثقافية فحسب بل تتصل مباشرة بالفقر . ستكون التنمية الاقتصادية الاجتماعية وحصول المرأة على التعليم ضروريين لدعم أي برنامج لتنظيم الأسرة لأن هناك علاقة مباشرة بين المستوى التعليمي وممارسة تنظيم الأسرة (أنظر الجدول ٥) .

**الجدول ٥ - نسبة النساء المتزوجات في أديس أبابا اللاتي يستخدمن
حاليا وسائل منع الحمل ، حسب مستوى تعليمهن**

لا تعليم/لا تعليم رسمي	٢١ %
ابتدائي (١ - ٦)	١٢٩ %
ثانوي أدنى (٧ - ٨)	٣٢٤ %
ثانوي أعلى (٩ - ١٢)	٥٢٢ %
جامعي أو تعليم عالي	٦١٧ %
الإجمالي :	٣٠٧ %

المصدر : الإحصاء المركزي ، النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية الوطنية عن الأسرة والخصوبة في عام ١٩٩٠ .

٥٠ - وللمعدل النمو السكاني المرتفع تأثير مباشر وشديد على توفير الخدمات الصحية لأن الخدمات لم توسع بمقدار ازدياد السكان . وتفيد الإحصاءات الصحية غير المنشورة أن ٥٠ في المائة فقط من السكان يحصلون على الخدمات الصحية (الحكومية) القائمة هذه الأيام ؛ وأن الجزء الأكبر من هذه النسبة يعيش في المناطق الحضرية .

التغذية

٥١ - يضطر العديد من الإثيوبيين إلى مواجهة تغذية غير كافية نتيجة للأحوال السيئة بشكل عام . ففي المناطق الحضرية ، لا يوجد لدى العديد من الناس دخل يكفي لشراء

غذائهم اليومي . وفي المناطق الريكية لا يستطيع العديد من العائلات المزارعة انتاج ما يكفي أودها . وياخذ ما يتلقاه الفرد من وحدات حرارية في الانخفاض . وفي جميع الحالات ، تهم التغذية المرأة التي تكافح من أجل توفير وجبة جيدة لاسرتها كل يوم والتي تواجه صعوبات كبيرة جدا في الحصول على ما يكفي من الغذاء . ويعود السبب في ذلك الى تحملها مسؤولية التغذية من جهة وتفضيلها أسرتها على نفسها في الحصول على أفضل الاغذية من جهة أخرى . وسوء التغذية كذلك من أعراق الفقر . وعندما تبين الاحصاءات أن سوء التغذية بين الاطفال آخذ في التفاقم فعليا في أماكن عديدة من اثيوبيا ، فانها تعني أن أحوال المرأة تزداد سوءا كذلك .

٥٢ - وتشير الدراسات الى أن نسبة كبيرة من النساء الاثيوبيات يتعرضن لعدد من أشكال نقص التغذية مثل نقص البروتين والنشاط وفيتامين ألف واليود ، الخ . وتزداد هذه الحالة سوءا نتيجة للجفاف والهجرة والتشرد التي سببت انهيار الزيجات والتدهور الايكولوجي والبيئي مما أثر في حالة المرأة والاطفال في الاسر التي قراستها نساء أكثر مما أثر في أي فرد آخر من السكان .

٥٣ - وفي حالات كثيرة ، لا توفر مكانة المرأة الثقافية الوضيعة مجالا كبيرا لها في عملية اتخاذ القرار داخل الاسرة بحيث تطالب بقدر أكبر من الاموال أو الاحتياطي الغذائي من أجل تغذية الاسرة .

٢-٤ - المشاكل الرئيسية

٥٤ - ان السبب الاساسي لحالة المرأة الصحية السيئة جدا نسبيا ذو شقين . الاول هو أن أكثر ما تواجهه المرأة هو الشفرات القائمة في الخدمات الصحية والفقر بشكل عام . والثاني هو انها أكثر تعرضا لجميع أنواع المخاطر الصحية بسبب ضخامة حجم عملها . ويزيد سوء معاملة المرأة جسديا ونفسيا من افتقارها الى المنعة . ولا يزال من المعتبر الى حد كبير جدا انه لا يوجد تمييز في مجال الصحة بين الجنسين . ولا تصمم برامج خاصة للمرأة الا بمقدار علاقتها بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها ثقافيا بوصفها أما ومقدمة رعاية في المجتمع .

٥٥ - ولا يزال النظام الصحي يركز كثيرا على معالجة المرض بدلا من الوقاية من جميع أنواع الامراض .

٥٦ - ويعتبر تنظيم الاسرة أيضا الى حد كبير جدا من مسؤوليات المرأة وحدها ، بينما الرجل هو العامل الممرق على الأكثر . ولا يزال المجتمع يحبذ كثرة الاطفال كما أن هناك حاجة الى العمال الاطفال في المناطق الريفية أيضا لإنجاز جميع الاعمال الزراعية في الوقت المناسب . وعلاوة على ذلك ، لا تزال خدمات تنظيم الاسرة محدودة جدا أيضا فهي بعيدة عن أماكن السكن ولا توفر ما يكفي من الحبوب أو الواقيات الطبية أو غيرها من وسائل منع الحمل وتفتقر كثيرا الى المتابعة والارشاد .

٥٧ - وقد واجه معظم النساء الاثيوبيات تدهورا في حالة التغذية وفي الحصول على ما يكفي من الاغذية . وقد جاء هذا نتيجة عدد من العوامل . ومن هذه العوامل : المحرمات والممارسات الثقافية ، ومكانة المرأة الوضيعة في مجتمعها ، وحصول المرأة على الموارد وسيطرتها عليها ، والحصول على التسهيلات الصحية والتعليمية ، والحالة الصحية العامة ، والوصول الى نظام انتاج الاغذية والاشراف عليه .

٣-٤- التدابير المتخذة والمخططة

٥٨ - يجري ، في مجال الصحة ، صوغ برامج موجهة خصيما للمرأة . وجميع هذه البرامج موجهة للمرأة الام (او التي تصبح اما) مثل برنامج تنظيم الاسرة وبرنامج رعاية صحة الام والطفل وبرنامج الرعاية السابقة للولادة وتدريب القابلات التقليديات ومرشدي الصحة المجتمعية .

٥٩ - وترافق التربية الصحية معظم البرامج الصحية . وتوفر هذه التربية معلومات عن جميع جوانب الصحة التي تشمل في معظم الاحيان اخطار بعض الممارسات التقليدية ومبادئ الصحة والنظافة والاصحاح البيئي والتغذية والعناية اثناء الحمل ، الخ .

٦٠ - ويجري معهد التغذية الاثيوبي بحوثا حول علوم وتكنولوجيا الاغذية والمعادن الغذائية ، ودراسات مخبرية كيميائية احيائية عن الاغذية ، ودراسات استقصائية عن التربية والتغذية ، ودراسات عن الحالة الموسمية . ويجري نقل التربية التغذوية من خلال تدريب المدربين والتدريب على مستوى المجتمع المحلي . وتقدم التربية التغذوية كذلك بواسطة وسائط الاعلام من تلفاز واذاعة وصحف وبواسطة الكتب والافلام والملصقات والكراسات وغيرها ومن خلال المنهاج الدراسي الرسمي . ويتم التدخل التغذوي على مستوى المدارس والمجتمع المحلي من خلال رصد النمو ، والبستنة في المساحات الخلفية المنزلية ، والبستنة في المدارس ، وبرامج صحة الام والطفل ، والارشاد الزراعي ، ونوادي التغذية في المدارس . وتقدم الاغذية والتغذية التكميلية الجزئية الى الفئات التي تفتقر الى المنفعة بما فيها النساء . ويتم رصد برامج التدخل ومتابعتها من جانب المنظمات المعنية .

٦١ - وتشتمل التدابير والبرامج في مجال الصحة وتنظيم الاسرة والتغذية المخططة للمستقبل القريب على الخدمات الصحية العلاجية والوقائية على حد سواء . وسيوسع تدريب مرشدي الصحة المجتمعية والقابلات التقليديات مع ايلاء العناية للمساائل الصحية التي تراعي الميز الجنسي . وستعطى اولوية عالية كذلك للبرامج التي تستهدف الرعاية الصحية الاولى على مستوى المجتمع المحلي . وعلى المجتمع المحلي أن يتولى (جزءا) من دعم الرعاية الصحية الاولى . وستشارك المرأة في كل مرحلة من مراحل الرعاية الصحية الاولى .

٦٢ - وستدمج البرامج الصحية في المؤسسات التي ليست لها صلة مباشرة بالصحة والعاملة في ميدان توفير جميع أنواع التسهيلات للمرأة كمراكز الرعاية النهارية على سبيل المثال . وينبغي اجراء بحوث تراعي الميز الجنسي وتتعلم بالصحة وتنظيم الأسرة والتغذية .

٦٣ - وسيعاد تصميم برنامج تنظيم الأسرة بحيث يصبح ذا أثر أكبر ويشترك فيه الرجل والمرأة على حد سواء . ومن المعتزم تحسين توفير وسائل منع الحمل . وهناك أيضا سياسة سكانية قيد الاقرار يولى فيها اهتمام خاص لقضايا الميز الجنسي من حيث علاقتها بالقضايا السكانية .

٦٤ - ومن بين الخطط الرئيسية لمعهد التغذية الاثيوبي توفير التدريب للمرأة والمجتمع المحلي بشأن الامن الغذائي المنزلي المحسن عن طريق تربية الدواجن والبستنة في الساحات الخلفية المنزلية وتحسين التكنولوجيات الغذائية وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل . ويجري تعزيز وتشجيع حماية الرضاعة وترويجها وممارستها عن طريق اعداد واستخدام مواد اعلامية تشجيعية وتدريبية وعن طريق الاتصالات الشخصية . ويعتبر كذلك أن من المهم جدا نشر المعلومات التغذوية التي تحسن مهارات المرأة ومواقفها المتعلقة بالتغذية من خلال المناهج المدرسية الرسمية وبرامج التدخل المجتمعي والارشاد الزراعي والمرشدين المنزليين وخدمات صحة الأم والطفل . وعلاوة على ذلك ، ستقوم المنظمات والوكالات المعنية مثل لجنة الاغاثة والتأهل ومعهد التغذية الاثيوبي وغيرها من الوكالات المانحة بتوفير الاغذية والتغذية الاضافية الجزئية للعائلات والنساء المتأثرة بالجفاف والمنخفضة الدخل والمشردة والمحتاجة .

٥ - حالة المرأة من الناحية القانونية

٥-١- مكانة المرأة في المجتمع الاثيوبي

٦٥ - ان قيام المجتمع بتخصيص الادوار وتحديد المكانة لا يتم على أساس صفة الفرد بل على أساس اعتبارات خارجية كالجنس والسن والمهنة والتعليم والخصائص العرقية ، الخ . والمعايير التي تحدد المكانة تتقرر ثقافيا الى حد كبير وتختلف بين بلد وآخر . وأحد المعايير الهامة في اثيوبيا هو الجنس .

٦٦ - ويفترض في كل شخص أن يعمل وفقا لما يتوقعه المجتمع منه ، فاذا عمل بعكس توقعات المجتمع هذه فإنه يخاطر في أن يكون موضع استنكار . وبغية تجنب النزاعات التي قد تنشأ عن الانحراف ، وضع كل مجتمع آليات قسرية ، كالقواعد الاخلاقية والمبادئ والقوانين والمعتقدات الدينية وغيرها ، بهدف ادماج الافراد في بيئتهم الاجتماعية . وسنركز هنا على احدى هذه الآليات ، وهي القوانين ، وأثرها على حالة المرأة .

٦٧ - وتعطى المرأة القليل من الاعتبار لدى كل ثقافة ودين في اثيوبيا . فمِنذ الطفولة ، يوجد فرق شاسع في تنشئة الذكور والاناث في كل أسرة . وتدريب الانثى أساسا لتصبح أما وزوجة . والقانونان الدينيان العرفيان في البلاد هما "فيشا نيفيست" (للمسيحيين الاثيوبيين) و "الشريعة" (للمسلمين) . وهناك قانون هام آخر في هذا الشأن هو "القانون المدني" الذي هو جزء من "قوانين اثيوبيا الرسمية" . وتؤثر هذه القوانين في حالة المرأة بشكل مختلف عن تأثيرها في الرجل .

٢-٥ - قوانين الزواج والطلاق

٦٨ - هناك ثلاثة أنواع من الزواج شائعة في اثيوبيا . فالزيجات العرفية والدينية هي الغالبة في المناطق الريفية . وهي تحدد بشكل عام سن الزواج وحقوق الوالدية والإرث والحق عند فسخ الزواج/الطلاق ، وما الى ذلك . والنوع الثالث هو الزواج المدني . والقوانين الثلاثة المذكورة أعلاه أي فيشا نيفيست والشريعة والقانون المدني تحدد السن الأدنى للزواج بالنسبة الى كل من الرجل والمرأة . والسن القانونية للزواج هي ١٢ و ٩ و ١٥ للاناث و ٢٠ و ١٢ و ١٨ للذكور في كل من هذه القوانين على التوالي . وفي معظم الحالات يكون الأب مسؤولا عن تقرير زواج أولاده . وعلى العموم ، وبالرغم من أن القوانين المختلفة تفرق أعمارا مختلفة ، فإن من الواضح انها تضع للمرأة سن زواج أدنى مما تضع للرجل . ومع أن الزوجة والزوج المعتمدين يستشاران في أكثر الأحيان ، فإنه يتوجب على والدي الجانبين أن يوافقا . والاعتقاد السائد هو أن الزواج ليس مجرد اتحاد بين الزوجين بل اتحاد بين الأسرتين كذلك .

٦٩ - والامر الآخر الذي يجعل الزواج شأنا عائليا حساسا هو مهر العروس . ونتيجة لمهر العروس المرتفع والمعايير الصارمة لاختيار الاسر التي يتم التزاوج بينها ، يجري الزواج عن طريق الخطف في بعض المجتمعات . وعلى أية حال ، فإن من الواضح أن الشابات يفتقرن الى سلطة اتخاذ القرار بشأن أزواجهن المعتمدين . وهذا يقتضي ضمنا قيام الفتاة بمهام الادارة المنزلية الكاملة في سن مبكرة جدا مما يعميق تطورها الشخصي (كالتمتع بالتعليم) . ويتضح كذلك انه يخلق بسهولة الدور الابوي وسيطرة الرجل على زوجته بفضل نضوجه وخبرته في الحياة .

حقوق المرأة الشخصية في الزواج

٧٠ - ينص القانون المدني الاثيوبي على أن الزوجين ملزمان باحترام ودعم ومساعدة بعضهما بعضا . ومع ذلك ، ينص أيضا على أن الزوج هو رأس الأسرة وأنه يتوجب على المرأة أن تكون مطيعة ، مما يتعارض مع مبدأ المسؤولية المتكافئة المشتركة . ويتأكد تفوق الرجل بالنسبة للقاتل ان "الرجل ملزم بتوفير الحماية لزوجته وتوجيه تصرفها" .

٧١ - وعلى العموم ، تحمل الزوجة اسم زوجها وجنسيته وتتخذ لنفسها محل اقامته وسكناء . والمرأة الاثيوبية التي تتزوج اجنبيا تفقد جنسيتها .

٧٢ - ومع أن من المتوقع أن تكون الحقوق الوالدية مشتركة بالتساوي ، فإن سلطة اتخاذ القرارات ، في القوانين الدينية العرفية ، تعود للاب والاخوة (الاكبر) والجد .

٧٣ - والقوانين العرفية والرسمية على حد سواء تعطي مجالا للمرأة والرجل لتقرير الطلاق . أما من الناحية العملية ، فإن المرأة تواجه عراقيل كثيرة جدا في مطالبتها بذلك الحق . والى جانب هذا ، وعلى الرغم من التزام الأزواج رسميا بدفع النفقة بعد الطلاق ، يكون مبلغ النفقة تافها في معظم الاحيان .

٣-٥- التمييز ضد المرأة في ملكية الممتلكات

٧٤ - لا يتضمن التشريع رسميا أي تمييز جنسي فيما يتعلق بحيازة الممتلكات وملكيته . ومع ذلك تعطي ادارة الممتلكات مباشرة للزوج الذي له حتى الحق في أن يتخذ قرارا بشأن الممتلكات بما تمل قيمته الى ٥٠٠ بر دون موافقة الزوجة . فالزوجة من الناحية العملية عديمة الملكية الى حد ما وتعتمد على زوجها . وحقوق الارث كذلك في صالح الزوج عامة في القوانين الرسمية والعرفية .

٧٥ - ولدى فسخ الزواج ، عندما يطلب أحد الزوجين أو كلاهما الطلاق ، يوفر القانون للطرفين حق اختيار عدد متساو من المحلفين الذين يكونون عادة من الاقارب وشخصا محايدا تحقيقا للتوازن . وقد يشير هذا الى المساواة بين الرجل والمرأة ولكن المرأة تعتبر دائما أدنى منزلة من الرجل وتنال بالتالي حصة أقل من الممتلكات . أما حضانة الاطفال فيقررها المحلفون . والزوج ملزم بتوفير الاعالة ، ولكن لا توجد رقابة عليها في معظم الاحيان وكثيرا ما تكون قيمتها ضئيلة ولا تفي بالاحتياجات .

٧٦ - وينص قانون المعاشات التقاعدية على أنه في حالة وفاة المرأة لا يستطيع قبض أموالها الا زوجها اذا أثبت أنه يعتمد كليا على معاش زوجته . وعلى العكس من ذلك ، فإن الزوجة تستطيع في حالة وفاة زوجها أن تحصل على معاشه التقاعدي في جميع الظروف .

٤-٥- قانون العمل

٧٧ - فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لالغاء السياسات والممارسات التي تميز ضد المرأة ، أصدر نظام الحكم السابق اعلان العمل الذي كان بداية حسنة لتحقيق المساواة للمرأة . وكان من بين التدابير المتخذة : الاجر المتساوي للعمل المتساوي . وضمن كذلك ترقية جميع العمال وتوفير الحماية المتساوية لهم بغض النظر عن الجنس واللون

والانتساب القبلي . وحفز على تنظيم الطبقة العاملة . وقد شكلت النساء ٢٥ في المائة من مجموع أعضاء إحدى المنظمات هي نقابة العمال الاثيوبيين . وقد وضعت ترتيبات للامومة بحيث تتوفر الفحوص الطبية والاجازة السابقة للولادة بناء على شهادة طبية وبحيث تحصل الامهات على اجازة أمومة مدتها ٤٥ يوما .

٧٨ - واستنادا الى السياسة الاقتصادية الجديدة للحكومة الانتقالية الاثيوبية ، صدر اعلان عمل جديد باسم قانون العمل في آب/أغسطس ١٩٩٢ . ويتضمن قانون العمل الجديد مسائل عديدة تؤثر على أوضاع المرأة في العمل . وفيما يلي بعض التحسينات الجديدة المتعلقة بشروط العمل الخاصة بالمرأة . فقد منحت المرأة الآن اجازة أمومة مدتها ٩٠ يوما . وتجنب المرأة قادية أعمال خطيرة جدا ولا سيما أثناء الحمل . وتولى عناية خاصة لتفادي صرف الحوامل دائما قبل غيرهن . ومع ذلك ، لا يزال القانون حبرا على ورق والمشكلة الرئيسية هي كيفية تطبيق جميع أرباب العمل للقانون . ومن المرجح عموما ألا يدفع أرباب العمل نفس المرتبات لنفس الوظائف وذلك ، على سبيل المثال ، عن طريق اعطاء وظائف النساء وصفا يختلف قليلا عن وصف وظائف الرجال .

٥-٥- التدابير المتخذة والمخططة

٧٩ - أدرجت على جدول أعمال الحكومة الانتقالية الاثيوبية سياسة اجتماعية تعطي الكثير من الاهتمام لتحقيق المساواة للمرأة .

٨٠ - ووفقا لما سبق ذكره اعلاه ، صدر مؤخرا قانون عمل جديد . ويتضمن القانون الجديد تحسينات عديدة تتعلق بحالة المرأة من الناحية القانونية وبال حقوق التي تستطيع المرأة أن تطالب بها من ناحية العمالة . ومع ذلك فإن من الواضح تماما أنه ينبغي عمل الكثير في ميدان رصد التنفيذ الصحيح للقانون ومتابعته .

٨١ - وبغية تحسين حالة المرأة من الناحية القانونية من خلال جميع السياسات والبرامج في اثيوبيا ، فإن من المهم اقامة هيكل يراعي الميز الجنسي ضمن الادارات القانونية في جميع الوزارات المعنية من أجل البحث في طرق تغيير القوانين لتحقيق معاملة المرأة والرجل على قدم المساواة .

٦ - الزراعة وحماية البيئة

٦-١- الحالة الفعلية ، بيانات

٨٢ - تؤثر اتجاهات النمو السكاني المتزايد في اثيوبيا على حجم الاسرة الذي يرتبط بنوعية الحياة . فالنمو السكاني المرتفع يضع ضغطا أكبر على الارض والموارد الاخرى كالمياه والاراضي الزراعية والبيئة بشكل عام .

٨٣ - وقد أدت الحرب التي استمرت عقدين في اثيوبيا الى أسوأ أزمة زراعية سجلها التاريخ . وكانت عوامل عديدة كالحصول على التدريب والارشاد ، والحصول على الموارد والأدوات وغيرها والسيطرة عليها قد زادت حالة المرأة سوءا .

٨٤ - وللمرأة صلة خاصة متبادلة ببيئتها . فهي تؤثر فيها وتتأثر بها . وهذا الترابط ضروري الى حد أنه ليس في استطاعة احدا من البقاء بدون الأخرى . ومع أن المرأة الاثيوبية ليس لها ، في الواقع ، حق فعلي في تملك الموارد الطبيعية فانها تقوم بدور حيوي في صيانة الموارد البيئية وادارتها واستغلالها . بيد أن مساهمتها وموقفها من البيئة لم يحظيا باعتراف المجتمع وتقديره على الاطلاق .

٨٥ - وتساهم المرأة بما يتراوح بين ٦٠ و ٩٣ في المائة من القوة العاملة في الزراعة المعيشية . وتقوم المرأة بأكثر من ٥٠ في المائة من أعمال تجهيز الأغذية المنزلية التقليدية . وتبين دراسات وتقارير عديدة عن المرأة الاثيوبية عبء عملها ومساهمتها في كل من المنزل ومكان العمل . وقد بينت دراسة أجرتها ايفا بوليهيا في عام ١٩٨٠ - وهي دراسة أجريت في اقليمين اثيوبيين عن الأنشطة الاقتصادية للفلاحة الاثيوبية ودورها في التنمية - أن المرأة مشغلة بالعمل المنزلي والعمل في المزرعة . وأشارت دراسة لليونييسيف في عام ١٩٩٠ أجرتها زيودي أبيغاز وباربره جونج في أربع رابطات فلاحية عن حجم العمل الذي تؤديه المرأة والوقت الذي تصرفه الى أن المرأة تؤدي ١٧ نوعا من الأعمال في المنزل والمزرعة يوميا بحيث تصرف حوالي ١٥ ساعة في اليوم . ويبين تقرير بحثي لمنظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٠ ، أعدته فيكرتي هايلى عن ناقلات حطب الوقود في أديس أبابا والأحراج المجاورة للمناطق الحضرية ، معاناة ناقلات الحطب في أديس أبابا وظروفهن المعيشية السيئة . فجمع الحطب ونقله عمل شاق ومخصص تقليديا للنساء والأطفال . ويصرف النساء والأطفال في كل من المناطق الحضرية والريفية ما بين ٥ و ٧ ساعات عمل يوميا في البحث عن الحطب للاستعمال المنزلي وكمصدر للدخل . وفي معظم مناطق اثيوبيا ، تشكل المرأة المورد الرئيسي للحطب الى عدد كبير من المنازل الحضرية . ويعرّف العديد من النساء والأطفال حياتهم للخطر عندما يجمعون الحطب وينقلونه . فهم يعانون من حوادث العنف كالضرب والاغتصاب في الغابة . ولا تقوم ناقلات الحطب برفع شكاوى الى السلطات المحلية لأن عملهن غير شرعي تقريبا . ومن الناحية العملية ، يحمل بعضهن ما يزيد على وزنهن ويسرن مسافة يتراوح متوسطها بين ١١ و ١٢ كيلومترا .

التنوع الاحيائي

٨٦ - من المعروف أن المرأة هي مصدر هام من مصادر الدراية المحلية في مجالات الادارة التقليدية للمحاصيل والدواجن وصيانة الجينات المحلية واستبانة الاعشاب الطبيعية الطبية واستعمالها . وقد أصبح النقص السريع في الغابات والموارد الطبيعية يهدد التنوع الاحيائي مما سيؤدي الى التخلي عن سلطة المرأة . كما أن

افساد الموائل البرية يعرض بقاء أصناف النبات والحيوان للخطر . وهذا ما يحرم الوطن من امكاناته الجينية المتعلقة بالأمن الغذائي والأعشاب الطبية وهما مجالان يهتمان المرأة .

٢-٦- المشاكل الرئيسية

٨٧ - ان التقسيم الطبيعي للأيدي العاملة - الى جانب الظروف الطبيعية القاسية التي تعيشها المرأة (والرجل) - هو السبب الأساسي للصعوبات التي تواجهها المرأة الريفية . فالمرأة تعمل من الصباح الباكر حتى ساعة متأخرة من بعد الظهر في تأدية جميع مهامها ومسؤولياتها الثقافية كاعداد الطعام وجلب الماء وجمع الحطب ورعاية الاطفال والعمل الزراعي وغير ذلك من الاعمال . ويشعر الرجل بخزي بالغ عامة اذا طلب منه أن يساعد زوجته في الاعمال المخصصة تقليدياً للمرأة . ولم يتحقق الا القليل بعد في ميدان التكنولوجيا الملائمة لتخفيف عبء العمل عن كاهل المرأة .

٨٨ - وعلى العموم ، لا تشترك المرأة في الارشاد الزراعي ولا تحصل على معظم الادوات والموارد المناسبة و/أو تسيطر عليها (انظر الفصل الثاني بشأن الموارد) . ولا يتم الاعتراف بدراية المرأة بجميع أنواع المسائل المتعلقة بالزراعة ولا تستخدم هذه الدراية بشكل فعال على الأكثر . وفي البرامج الزراعية ، لا تشترك المرأة ولا يتم الاتصال بها بوصفها مزارعة . واذا اشتركت ، فانه ينظر اليها على الأكثر كأم ومديرة منزل فقط . ويتم بشكل خاص اغفال عدد كبير من النساء ربات الأسر . ولم يتوفر وصول المرأة الى نظم الائتمان الرسمية الا عن طريق بضعة برامج تنمية ريفية تستهدف المرأة وتنفذها منظمات غير حكومية .

٨٩ - وتواجه المرأة الريفية فساد البيئة بأشكال مختلفة . فقد انخفضت المحاصيل ويعمل عدد أكبر من النساء في المصادر البديلة المدرة للدخل . وأخذ حطب الوقود في الزوال وأخذت الأنهر في الجفاف . وهذه الأمور جميعها تزيد عبء العمل على المرأة الريفية زيادة كبيرة .

٢-٦- التدابير المتخذة والمخططة

٩٠ - على الرغم من قيام المرأة بدور حاسم في مجال الزراعة ، فقد تم عمل القليل نسبياً لدعم مساهمتها . ومع ذلك جرى تنفيذ بعض البرامج الهامة . ولدى وزارة الزراعة في جميع أنحاء البلاد "جيش" ضخم من المرشدين المنزليين في المناطق الريفية يتألف من ٥٠٠ مرشد يوفرون الدعم والتسهيلات للمرأة كانشطة التنمية الاسرية ، والانشطة المتعلقة بالغذاء والتغذية والصحة ، والانشطة المدرة للدخل ، وترويج التكنولوجيا الملائمة بغية تخفيف عبء الاعمال المنزلية المرهقة عن كاهل المرأة الريفية ، والتدريب على المهارات ، والتدريب المتعلق بالارشاد الزراعي .

٩١ - وعين مستشارون في قضايا الميز الجنسي ضمن اطار برنامج العمل الحراجي الاثيوبي الذي يهدف الى جمع المعلومات عن طريق البحوث بغية تحسين مشاركة المرأة في البرامج الحراجية واستفادتها منها .

٩٢ - وهناك مشاريع لناقلات الحطب تهدف الى توفير أنشطة بديلة مدرة للدخل وتحسن نوعية حياة هؤلاء النساء بما يتفق والحماية السليمة للبيئة .

٩٣ - ومن المخطط أن تنشأ في المستقبل القريب وحدة خاصة - أو ادارة على الافضل - لتلبية جميع احتياجات المرأة وذلك في اطار وزارة الزراعة ووزارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وعلى صعيد الوطن والمناطق والاقاليم . وسيكون من واجب هذه الادارات أن تصوغ نهجا متكاملا ضمن جميع الأنشطة البرنامجية لوزارة الزراعة ووزارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة والتنمية . وتبذل الجهود لتحسين حصول المرأة على الارشاد الزراعي والادوات الملائمة وجميع أنواع الموارد مثل التسهيلات الائتمانية .

٩٤ - وستسهم الوزارتان المذكورتان في تطوير الأنشطة المدرة للدخل للمرأة الريفية في المناطق المختلفة من اثيوبيا .

٧ - الموارد : الأرض والماء والائتمانات المالية

١-٧ - حول المرأة على الأرض والائتمانات المالية والمياه النظيفة وسيطرتها عليها

الأرض

٩٥ - أكد الاملاح الزراعي لعام ١٩٧٥ أن للمرأة حقوق متساوية في استعمال الأرض . بيد أن هذا لا ينطبق على الواقع . فرب البيت الذي يكون رجلا بصورة رئيسية هو مالك الأرض . وعندما ينشأ نزاع بين الزوجين ، تترك المرأة زوجها وبيتها وجميع الموارد وتعود الى والديها أو أقاربها . وحتى عندما تعيش مع زوجها تكون تابعة له لا شريكة في اتخاذ القرارات . وهي تعمل في المزرعة وتدير الأنشطة المتعلقة بالدواجن ولكنها لا تملكها ولا تستفيد من نتاج عملها .

٩٦ - والعلاقة بين المرأة والأرض متشابكة بحيث أن استنزاف الأرض يؤثر فيها أكثر من غيرها . والأرض في النجاء الاثيوبية مثقلة بالبشر والحيوانات . وكان هذا الضغط السكاني المقترن ببرامج التوطين المساء فهمها وبتاسع الحدود الزراعية وبالرعي المفرط وبكثرة الحرائق قد أدى الى اقلال الغابات وتآكل التربة وتدهور انتاج الأرض . ويفتقر النساء والاطفال للمنعة في مثل هذه الظروف .

الماء

٩٧ - المرأة هي الساحة والموحدة والمستعملة الرئيسية للماء من أجل استعماله للمنازل والحيوانات . وبما أنها مسؤولة عن موارد المياه للأسرة فهي تتأثر إلى أقصى حد بنقص المياه وتلوثها الواسع الانتشار . وهي تخصص ما بين ثلاث ساعات وخمس لجلس الماء . ويزداد الوقت الذي يصرف على جلب الماء في أماكن عديدة من إثيوبيا لأن مصادر المياه أخذت تتقلص وكمية المياه فيها تقل . ولا يؤثر هذا في حياة كل فرد فحسب بل يزيد أيضا إلى حد كبير جدا من عبء عمل المرأة بشكل خاص .

٩٨ - وقد خفضت ندرة المياه الناجمة عن تكرار الجفاف من طاقة المزارعين أيضا على إنتاج ما يكفي من الأغذية . وعرض الافتقار إلى مياه الشرب السليمة والنظيفة سكان المناطق الريفية والحضرية للخطر الصحي . وأثرت فضلات المدايح والصناعات الصغيرة في الصحة العامة وسببت تشوهات خلقية .

٩٩ - وكثيرا ما تنسى الأنشطة الرامية إلى رفع مستوى مصادر المياه أن من الضروري استشارة المرأة وجعلها الجهة الفاعلة الرئيسية ، ليس فيما يتعلق باتخاذ القرارات فحسب بل كذلك عندما تؤخذ الصيانة في الاعتبار .

الائتمانات المالية

١٠٠ - أن الأنظمة الرسمية لتقديم الائتمانات المالية ليست متطورة جيدا في إثيوبيا بشكل عام . ومع ذلك تكاد المرأة لا تعطى إمكانية الحصول على خدمات محدودة . وينطبق هذا بشكل خاص على المرأة الريفية . ووفقا لما ذكر عن حالة المرأة من الناحية القانونية في إثيوبيا وأسلوب تطبيق معظم السياسات الحكومية ، فإن هذه السياسات تعيق مشاركة المرأة مشاركة تامة في هذا النوع من الخدمات والاستفادة منها . ومن الواضح أن عدم حصول المرأة على الائتمانات المالية وسيطرتها عليها يعرقل قيامها بمباشرة جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية الصغيرة .

٢-٧ التدابير المتخذة والاتجاهات المستقبلية

١٠١ - من الجدير بالذكر أن الحكومة الانتقالية وفت بوعدها في المناطق التي كانت أول مناطق تخضعها الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (شمال إثيوبيا) وذلك عن طريق إجراء توزيع جديد للأرض . وفي هذا التوزيع حصلت المرأة على الأرض كنظيرها الرجل . وكان الفرق الوحيد بين الرجل والمرأة هو الحد الأدنى للسن الذي يسمح فيها بالمطالبة بقطعة الأرض إذ بلغ ١٨ عاما للرجل و ٢٤ عاما للمرأة . ومع أن سندات الملكية لم تعط بعد لتملك الأرض رسميا ، مما يديم عدم الشعور بالأطمئنان تجاه الأرض ، فإن الرجل والمرأة متكافئان في المعاملة . وفي المناطق التي لم يجر فيها

توزيع عادل للأرض يراعي الميز الجنسي ، ينبغي أن تعقد مفاوضات لتحسين حالة المرأة فيما يتعلق بحيازة الأرض والحق فيها .

١٠٢ - وشعبة المرأة في لجنة الموارد المائية مسؤولة عن العمل الاجمالي في مجالي المرأة والمياه . وهذا يعني من الناحية العملية التعاون مع الوزارات والأجهزة الأخرى وحضور حلقات العمل والحلقات الدراسية واعداد محاضر الجلسات . وقد أعدت أيضا ثبنا مرجعيا عن المرأة في برامج اليونيسيف المتعلقة بالمياه : الماء والاصحاح في اثيوبيا .

١٠٣ - ومن البرامج الجديدة التي خططتها شعبة المرأة في لجنة الموارد المائية جمع البيانات عن " المرأة والمياه " وتحليلها وتقدير الاحتياجات بغية اعطاء الأولوية لتحسين الحصول على المياه الجيدة النوعية والسيطرة عليها وصوغ النهج التي تدعم هذا التحسين . وستحسن هذه البرامج كذلك المشاركة في لجان المياه التي تديرها النساء وتميزها . ومن المخطط تحضير معلومات ومواد تثقيفية وارشادية وتجربتها ونشرها في المستقبل القريب .

١٠٤ - ومع أن من المعروف جيدا أن المرأة محرومة من معظم مصادر الائتمانات المالية ، لم يحدث تغيير كبير ولا يتوقع حدوث تغيير كبير في وقت مبكر . الا أن هذا الامر هو من القضايا المدرجة على رأس جدول أعمال وحدات المرأة ومكتب شؤون المرأة وإدارة تنسيق شؤون المرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

٨ - تأهيل المرأة ومشاركتها السياسية

٨-١ - ممارسة القيادة

١٠٥ - ينص ميثاق اثيوبيا للفترة الانتقالية على أن تحترم حقوق الانسان الفردية احتراما تاما استنادا الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة . وينطوي هذا المرسوم ، في جملة أمور ، على أن يعامل الرجل والمرأة بالتساوي في أي جانب من جوانب الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في البلاد . وتمشيا مع هذا الامر ، أنشأت الحكومة الانتقالية الاثيوبية جهازا معنيا بالمرأة ، حسبما ذكر في الفصل الاول .

١٠٦ - ولا تزال المرأة تعتبر ، من الناحية التقليدية ، غير مؤهلة لإدارة أي نوع من الشركات أو المكاتب . ولحسن الحظ ، تعطي الحكومة الانتقالية الاثيوبية دليلا بديلا عن ذلك من خلال تعيين ٥ وزيرات (بما في ذلك رئيسة مكتب شؤون المرأة) . وإلى جانب هذا ، لا يزال من المخيب للآمال أن ندرك أن المرأة لا تستطيع تسلم القيادة بسهولة مهما بلغ مستواها الاجتماعي .

٢-٨- أدوار اتخاذ القرار

١٠٧ - تمشيا مع ما ذكر عن "ممارسة القيادة" ، تتمتع المرأة بدور محدود جدا في اتخاذ القرارات . ولكن المرأة هي التي تتخذ القرارات عامة فيما يتعلق بإدارة المنزل . وعلى الرغم من ذلك فإن المرأة تفقد السلطة فيما يتعلق بالاموال التي لها بعض القيمة وفيما يتعلق بالقرارات غير المتعلقة مباشرة بالاقتصاد المنزلي . وعلى صعيد المجتمع ، يتوقع تقليديا ألا تشارك المرأة مشاركة فعالة . وإذا كان لها أن تتمثل في المنظمات الرسمية (رابطة الفلاحين أو السكان على سبيل المثال) تمثلت على الأكثر بواسطة الرجل . ومن المتوقع أن تكون عمليات اتخاذ القرارات الرسمية من أعمال الرجل على وجه التحديد . ومع أن المرأة ترفع صوتها ، وخاصة في بعض المناطق الحضرية ، فإن تأثيرها وسلطتها على اتخاذ القرارات وتقديم المطالب لا تزال محدودة جدا .

١٠٨ - وعلى الرغم من أن للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في التصويت أثناء انتخاب ممثليها ، فإن هناك بيانات غير مؤكدة تشير إلى أن عدد الرجال الذين يصوتون يفوق كثيرا عدد النساء . وحتى النساء أنفسهن يقللن من أهمية أصواتهن .

٣-٨- وسائل الاعلام والمرأة في اثيوبيا

١٠٩ - أن وسائل الاعلام هي إحدى الوسائل الهامة لتغيير "الصورة" التقليدية للمرأة . ومنذ بضعة أشهر ، يذاع برنامج أسبوعي على شاشة التلفاز يتعلق بالنهوض بالمرأة . وتغطي الاذاعة والمصحف كذلك معلومات منتظمة عن الحاجة إلى النهوض بالمرأة في اثيوبيا وضرورته .

١١٠ - وأثناء التحضير أيضا لانتخاب ممثلي الشعب على أي مستوى كان (الوطني أو الاقليمي أو المحلي) يجري عن قصد اعطاء المجال للمرأة ذاهبة للدلاء بصوتها ، مبينة كيفية القيام بذلك . وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد تعتبر عنصرا ثانويا في عملية زيادة المشاركة السياسية للمرأة ، فهي هامة جدا كذلك .

٤-٨- التدابير المتخذة والمنظمة

١١١ - أن الدور الرئيسي في الجهاز المعني بالمرأة في اثيوبيا في عام ١٩٩٢ قام به مكتب شؤون المرأة في مجلس الوزراء . وقد تولى مكتب شؤون المرأة إدارة قوة عمل صاغت ورقة السياسة النسائية الجديدة واقترحت الهيكل الجديد للجهاز المعني بالمرأة . وتأكدت ولاية إدارة تنسيق شؤون المرأة مرة أخرى مما يؤكد أهمية التنسيق في قضايا الميز الجنسي في اثيوبيا .

١١٢ - ومن الاهداف الهامة تحسين الاتصالات بين المؤسسات المعنية "الميز الجنسي والتنمية". وهكذا فان افشاء شبكة ونظام سليمين للاتصالات من أجل تحقيق التعاون المناسب يعتبر أمرا هاما جدا . وسيجعل مثل هذا الهيكل من الممكن وضع نهج متكاملة تراعي الميز الجنسي وتتفادى الجهد المزدوج وترفع مستوى جميع الاطراف المعنية بالميز الجنسي عن طريق تبادل الخبرات .

١١٣ - ومع ذلك فان من الواضح جيدا أن التغييرات المتعلقة بتأهيل المرأة ومشاركتها السياسية تحدث ببطء شديد جدا . ولا يمكن أن يعطى التأهيل للمرأة بل ينبغي أن ينتزع ويكتسب .

٩ - الملخص والاستنتاجات الرئيسية

١١٤ - هناك ترابط وثيق بين حالة المرأة ونسبة التقدم . وأسرع تطور اجتماعي ونمو اقتصادي وتحسين في نوعية الحياة يحدث في المناطق التي تتمتع فيها المرأة بمكانة عالية بينما يكون بطيئا للغاية حيث تواجه المرأة أسوأ الأوضاع . وفيما يتعلق باثيوبيا بشكل عام ، يمكن القول ان التنمية الاقتصادية الاجتماعية لا تزال متأخرة على الرغم من جميع الجهود المبذولة . ولا تزال الغالبية العظمى من السكان لا النساء وحدهن تعيش في فقر مدقع .

١١٥ - وكانت الضغوط الدولية المتعلقة بالنهوض بالمرأة والمدخلات التي قدمتها الحكومة الاثيوبية والوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الاطراف من أجل انشاء وحدات "المرأة في عملية التنمية" لتنفيذ مشاريع تراعي الميز الجنسي قد ساعدت على ايجاد اساس ملائم لاشراك المرأة في التنمية .

١١٦ - وفيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي وقعتها الحكومة الاثيوبية ، لا يزال من الضروري عمل الكثير لرفع مستوى حالة المرأة ومكانتها .

١١٧ - ولا تزال نسبة التحاق البنات والنساء بالتعليم الرسمي أقل كثيرا من نسبة التحاق الصبيان والرجال . وكلما ارتفع مستوى التعليم كلما انخفضت نسبة مشاركة الاناث فيه . ولا يزال من الضروري كذلك تحسين توفر التدريب المهني للنساء وتحسين مشاركة الاناث في التدريب على المهارات . ويعوق مستوى تعليم المرأة المنخفض نسبيا تطورهما بأشكال عديدة : فرص العمل والاستخدام الصحيح للخدمات مثل تنظيم الأسرة وغير ذلك .

١١٨ - وقد أعطى اعلان قانون العمل الجديد رقم ٩٣/٤٢ دعما للأسرة كما تبدل على ذلك الاحكام التالية :

- يحظر تشغيل النساء في أنواع العمل الشاقة جدا أو الضارة بصحتهن .
- يحظر تشغيل المرأة الحامل في العمل الليلي بين الساعة ١٠ مساء و ٦ صباحا .
- يحق للمرأة الحامل الحصول على اجازة مدفوعة الاجر لاجراء الفحوص الطبية بناء على شهادة من طبيب .
- يحق لاية امرأة حامل الحصول على اجازة أمومة مدفوعة الاجر مدتها ٩٠ يوما متتالية .
- يحظر تشغيل العمال المنار (١٤ - ١٨ عاما) في أعمال يمكن بسبب طبيعتها أو الظروف التي تتم فيها أن تعرّض حياة العمال المنار الذين يؤدونها أو صحتهم للخطر .
- ١١٩ - ومن ناحية أخرى ، وبسبب حجم العمل الضخم الذي تقوم به المرأة في كل من المناطق الريفية والحضرية ، تواجه المرأة مشاكل صحية عديدة . وتعاني المرأة بشكل خاص من الافتقار الى الخدمات الصحية بينما هي راعية لاطفالها وراعية للمجتمع . وتحدث مشاكل صحية عديدة في حالات الحمل والولادة اذ لا يزال معدل وفيات الامهات واحدا من أعلى المعدلات في العالم ، وهو أمر يعود جزئيا الى العوامل الثقافية المعرّقة . وتعاني المرأة بشكل خاص من التغذية السيئة ، نوعا وكما ، بينما تتحمل تقليديا مسؤولية توفير الغذاء للأسرة .
- ١٢٠ - ومع أن معظم القوانين لا تتضمن تمييزا صريحا ضد المرأة فان العديد منها يتضمن عمليا عناصر التمييز الجنسي ويلحق تطبيقها الضرر بشكل خاص بأوضاع المرأة وحالتها . وهذه القوانين هي التي تتمثل مباشرة بالزواج والطلاق وملكية الممتلكات وسلطة تقديم المطالب .
- ١٢١ - وتكاد المرأة الريفية تكون فئة منسية في المجتمع عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية . فهي مثقلة بالعمل وتدهور حالتها بسبب فساد البيئة الطبيعية . وتواجه أكثر ما تواجهه الافتقار الى جميع أنواع الخدمات في منطقتها . ولا توجه الخدمات الزراعية كذلك مباشرة الى المرأة لانها لا تعتبر عاملة في النظام الزراعي .
- ١٢٢ - ولا يزال حصول المرأة على الموارد وسيطرتها عليها متأخرا كثيرا عن الرجل . ويستند الفرق على الأكثر الى المفاهيم التقليدية المتعلقة بالملكية واحتياجات المرأة واهتماماتها المتوقعة .

١٢٣ - وعلى الرغم من اثارة وعي المرأة والرجل بقضايا المرأة ، لا تزال مشاركة المرأة السياسية محدودة جدا ، ولا سيما أن تمثيلها في المنظمات الرسمية ومشاركتها في مستويات اتخاذ القرار أقل كثيرا من مرضيين .

١٢٤ - وأكثر التطورات تبشيرا بالخير في منظور المساواة للمرأة وتأهيلها هو صوغ السياسة النسائية التي يجري الآن اقرارها ومن ثم تنفيذها . وستؤدي السياسة النسائية الى توسيع الجهاز المعني بالمرأة في اثيوبيا ليس على الصعيد الوطني فحسب بل أيضا على مستوى المناطق . ووجود ادارات شؤون المرأة بميزانية معقولة وموظفات كفؤات سيسهل ايلاء عناية أوسع وأكثر لقضايا الميز الجنسي في جميع جوانب المجتمع . وبما أن تبعية المرأة تستند بصورة رئيسية الى المعايير والقيم السائدة حاليا في البلاد ، فإن الاهتمام المستمر والمكثف بقضايا الميز الجنسي على جميع مستويات المجتمع الاثيوبي هو وحده شرط أساسي للنهوض بالمرأة الاثيوبية .

١٢٥ - وأحد التحديات الكبيرة في الفترة المقبلة هو وضع خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة تتضمن استراتيجيات هامة وأهدافا تقتضي التحقيق . وبعد الكلام الكثير يكون العمل هو الأكثر ضرورة .

قائمة المراجع المستخدمة في هذا التقرير

Tsehay Berhane Selassie (ed.); "Gender Issues in Ethiopia", Institutue (*)
of Ethiopian Studies Addis Ababa University; Addis Ababa, November 1991.

Hanna Kebede; "Gender Relations in Mobilizing Human Resources", in: (*)
"Ethiopia, Rural Development Options" "by Siegfried Pausewang et al.;
1990.

Zewdie Abegaz and Barbra Jung; "Women's workload and work division (*)
in four Peasant Associations in Gojjam", UNICEF publication, Addis Ababa,
1990.

- - - - -